الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/CONF.164/INF/10
27 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة
السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة
السمكية الكثيرة الارتحال
نيويورك، ١٤ - ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

المشاورة المخصصة بشأن دور وكالات مصائد الأسماك الإقليمية بالنسبة لإحصاءات مصائد الأسماك في أعالي البحار

موجز

عقدت المشاورة في مقر لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون الاستوائي، في لاجولا بكاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ١٣ الى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. واستعرضت المشاورة إحصاءات أعالي البحار التي تقوم وكالات مصائد الأسماك الإقليمية حاليا بموازنتها، ونظرت في احتياجات البيانات بالنسبة لحفظ أرصدة أعالي البحار وإدارتها. وقد استعمل في المشاورة، على وجه الخصوص، المرفق الأول، من النص التفاوضي الذي أعده رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال بوصفه أساسا لوضع الحد الأدنى من احتياجات البيانات بالنسبة لمصائد الأسماك في أعالي البحار، وهي الاحتياجات ذات الصلة بحفظ الأرصدة السمكية على النحو المشار اليه في الفقرة (٢) من المادة ١١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وجرى أيضا النظر في قضايا أخرى ذات صلة. وينشر تقرير المشاورة بوصفه التقرير رقم ٥٠٠ لمنظمة الأغذية والزراعة عن مصائد الأسماك.

160294 150294 94-04725

مقدمة

١ - شارك في المشاورة رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (المؤتمر)، السيد ساتيا ناندان. وحضر المشاورة أربعة عشر مشتركا من تسع وكالات إقليمية لمصائد الأسماك. وكان السيد جيمس جوزيف، مدير لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون الاستوائي، رئيسا للمشاورة.

٢ - وكان الغرض الرئيسي من المشاورة هو تحديد الاحتياجات من الاحصاءات المتعلقة بمصائد الأسماك في أعالي البحار لأغراض البحث والإدارة، على أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات السرية والفروق الإقليمية، مع إشارة خاصة الى المرفق الأول من النص التفاوضي الذي أعده رئيس المؤتمر[١]. أما الأعمال الأخرى فكانت تتمثل في وصف الاحصاءات المتعلقة بمصائد الأسماك في أعالي البحار التي توازنها بصورة روتينية مختلف وكالات مصائد الأسماك الإقليمية، وإسداء المشورة بشأن إحصاءات مصائد الأسماك في أعالي البحار وهي التي ينبغي أن توازنها، وتنشرها، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، واقتراح الترتيبات الخاصة بتبادل إحصاءات مصائد الأسماك في أعالي البحار والمعلومات المتعلقة بالترخيص للسفن بصيد الأسماك في أعالي البحار وذلك بين وكالات مصائد الأسماك الإقليمية والفاو.

٣ - وذكر السيد ناندان أن المداولات التي جرت في المشاورة كانت هامة بالنسبة لبعض المسائل التقنية التي تناولها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية وأن جمع البيانات عن مصائد الأسماك في أعالي البحار كان ضروريا كأساس للحفظ والإدارة الفعالين للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وبيَّن أن دور وكالات مصائد الأسماك الإقليمية سيكون بالغ الأهمية فيما يتعلق بذلك.

أولا - استعراض الاحصاءات التي توازنها وكالات مصائد الأسماك الإقليمية

٤ - جرى استعراض أنشطة وكالات مصائد الأسماك الإقليمية فيما يتعلق بجمع، وموازنة، الاحصاءات المتعلقة بمصائد الأسماك في أعالي البحار. ومعظم الوكالات لا تجمع الاحصاءات عن مناطق أعالي البحار بصورة مستقلة وذلك على الرغم من أن معظمها يستطيع أن يقدر مكونات أعالي البحار بتحديد مستطيلات إحصائية لمناطق أعالي البحار على وجه التقريب. أما نسبة كميات الصيد المسجلة لدى وكالات مصائد الأسماك الإقليمية مما يؤخذ من مصائد الأسماك في أعالي البحار فتتفاوت بين ما يقارب ١٠٠ في المائة في المحيط الجنوبي (انتاركتيكا) وحوالي ٢ في المائة بالنسبة لمصائد الأسماك من غير أسماك التون في الجزء الشمالي الشرقي من المحيط الأطلسي. ومعظم الوكالات تجمع البيانات بغرض إجراء تقييم للأرصدة يكون أساسا لإسداء المشورة الإدارية. وعلى الرغم من أن معظم الوكالات توازن بين بعض البيانات المتعلقة

بكميات صيد السمك والمحار المطروحة فإن الجودة والتغطية ضعيفتان عموما. وليس هناك سوى القليل من الوكالات التي لديها معلومات عن كميات الصيد العرضي للطيور والثدييات البحرية. أما التكلفة التي تتكبدها الوكالات من جراء إدارة برامجها الإحصائية (بالنسبة للمناطق الاقتصادية الخالصة وأعالي البحار على حد سواء) فتتفاوت تفاوتا واسعا.

٥ - ولوحظ في المشاورة أن بعض مصائد الأسماك الهامة في أعالي البحار غير مشمولة في الوقت الحاضر في وكالات مصائد الأسماك العاملة. وتضم تلك المصائد منطقة شمال المحيط الهادئ (بالنسبة لأسماك البلوق ألاسكا)، وجنوب غرب الأطلسي (بالنسبة لأسماك النازلي والحبار)، وجنوب شرقي الأطلسي (بالنسبة لفرس الأسقمري وأسماك نازلي رأس الكاب)، وجنوب غربي المحيط الهادئ (بالنسبة للسمك البرتقالي الخشن)، وجنوب شرقي المحيط الهادئ (بالنسبة للأسقمري الشيلي الصغير السن)، وشمال غربي المحيط الهادئ (بالنسبة للتون). ولوحظ أيضا في المشاورة أن هناك عددا من المشاكل التي تؤثر على وكالات مصائد الأسماك الإقليمية فيما يتعلق ببيانات مصائد الأسماك في أعالي البحار.

ثانيا - الاحتياجات بالنسبة للإحصاءات بشأن مصائد الأسماك في أعالي البحار

٦ - أقرت المشاورة أن وكالات مصائد الأسماك الإقليمية هي المستعمل الرئيسي لإحصاءات مصائد الأسماك بالنسبة لأغراض تقييم الأرصدة وإدارته على حد سواء، وأنه ينبغي أن تحدد تلك الوكالات، بالتشاور مع دولها الأعضاء، نوع البيانات التي تجمع.

٧ - ورحبت المشاورة بتحديد دوري وكالات مصائد الأسماك الإقليمية ودول العلم في جمع، وتبادل، البيانات الضرورية لتلبية احتياجات تقييم الأرصدة ودعم أغراض الإدارة على النحو الوارد في النص التفاوضي الذي أعده رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية. ورحبت المشاورة بصورة خاصة بالتعاقد على الحد الأدنى من البيانات اللازمة الوارد في المرفق الأول للنص التفاوضي الذي يوفر وصفا هاما لـ "البيانات ذات الصلة بحفظ الأرصدة السمكية" على النحو المشار اليه في الفقرة (٢) من المادة ١١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، واحتياجات البيانات العامة المحددة في مشاورة الفاو التقنية بشأن صيد الأسماك في أعالي البحار لعام ١٩٩٢. والنص التفاوضي يأخذ في الاعتبار أيضا التدابير والتعاون اللازمين لمعالجة نقاط الضعف في نظم معالجة إحصاءات مصائد الأسماك وبياناتها بالنسبة لأعالي البحار، على النحو الذي لاحظه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢.

٨ - واتفقت المشاورة على أن هناك حاجة للسماح بالمرونة في المعايير بغية مراعاة الاحتياجات المختلفة حسب المنطقة وحسب النوع، وأن المرفق الأول من النص التفاوضي يوفر إطارا عاما لتحديد

المعايير. ولذلك تم الاتفاق على استعمال المرفق الأول كأساس يبنى عليه وصف تفصيلي للاحتياجات من البيانات.

٩ - وقد أقرت المشاورة بالحاجة الى جمع بيانات كافية في كامل نطاق رصيد ما، فقررت أن تنظر في احتياجات البيانات من أجل حفظ، وإدارة، الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال ككل، لا أن تكتفي فقط بالاحتياجات بالنسبة لبيانات مصائد الأسماك في أعالي البحار. واعتبر أن من المهم أن تنطبق المعايير المشتركة على مجالي المنطقة الاقتصادية الخالصة وأعالي البحار على السواء. واتفق في المشاورة أيضا على أنه ينبغي أن ينطبق هذا الحد الأدنى من المعايير على جميع دول العلم، وليس على الدول الأعضاء في وكالات مصائد الأسماك الإقليمية وحدها.

١٠ - وأقرت المشاورة بأن وجود بيانات موثوقة عن الكميات التي يتم التخلص منها له أهمية أساسية بالنسبة للإدارة المناسبة وأن المتوافر حاليا من هذه البيانات غير كاف. وأوصت المشاورة بأن تقوم الدول ووكالات مصائد الأسماك الإقليمية بجمع إحصاءات عن الكميات التي يتم التخلص منها، وأن يكون جمع تلك الإحصاءات، أو المصادقة عليها، حيثما أمكن ذلك، من خلال الاستفادة من برامج المراقبة.

١١ - واتفق في المشاورة على أنه ينبغي أن يكون الحد الأدنى من الاحتياجات الإحصائية هو توفير كمية إسمية من المصيد من حيث وزن الأسماك أو أعدادها مع العوامل التي تسمح بتحويل هذه الأعداد الى ما يعادلها من وزن أو العكس. وينبغي أن تكون إحصاءات المصيد الأسمى مصحوبة بإحصاءات عن الكميات التي يتم التخلص منها وينبغي أن يتحدد كلا النوعين من الإحصاءات حسب الأنواع، وعلم السفينة، ونوع المعدات، والمنطقة، والزمن، والرصيد. وحيث لا يمكن إجراء هذا التوصيف للمصيد، ينبغي أن تقدم هذه الإحصاءات من منطقة الصيد الرئيسية التابعة للفاو أو ما يقرب من ذلك قدر الإمكان. وينبغي أن تكون الوحدة الزمنية المستعملة للإبلاغ عن هذه البيانات المتعلقة بالمصيد الإسمي والكمية التي يتم التخلص منها هي السنة التقويمية أو فترة زمنية أقصر من ذلك. أما بالنسبة لمصائد الأسماك الموسمية التي يستغرق موسمها سنتين تقويميتين فينبغي توفير الإحصاءات بلغة السنة التقويمية وبلغة موسم الصيد على السواء.

١٢ - واتفق في المشاورة على أن هناك حدا أدنى آخر من الاحتياجات الإحصائية يتعلق ببيانات الجهود المبذولة وما يتصل بها من كمية المصيد. والحاجة تدعو الى البيانات المتعلقة بالجهود لثلاثة أغراض رئيسية هي: (أ) إجراء تحليلات التقييم بوصفها مؤشرا لمعدلات موت المصيد ومن أجل استخلاص مؤشرات الوفرة، و (ب) اجراء التحليلات الاقتصادية، و (ج) أغراض الإدارة. وبالنسبة لبيانات الجهود وما يتصل بها من كمية المصيد فإن الحاجة تدعو الى مستوى من التفاصيل المتعلقة بالحيز والزمان أدق من إحصاءات كمية المصيد الإسمية والكميات التي يتم التخلص منها.

١٣ - واتفق في المشاورة على تصنيف لمعدات صيد الأسماك وما يتصل بها من وحدات بذل الجهود. وقد تم تحديد خمسة مستويات من الأولوية، يتصف كل منها بأوصاف جهود متباينة، حسب توافر البيانات. وينبغي الإبلاغ عن كمية المصيد (السمكي وغير السمكي) المرتبطة بالجهد بوصفها كمية إسمية من حيث الوزن أو الأعداد، جنبا الى جنب مع عوامل التحويل المناسبة ومع ما يوازيها من بيانات للكميات التي يتم التخلص منها. وينبغي تصنيف كميات المصيد بوصفها مصيدا باقيا أو متروكا. وينبغي إبلاغ بيانات المصيد حسب الأنواع والجهود المتصلة بها حسب علم السفينة، وفئة حجم السفينة، ونوع المعدات، والمنطقة، والزمن. وحيث توجد وكالات مصائد الأسماك الإقليمية، ينبغي لهذه الوكالات أن تصف بالتفصيل درجة دقة البيانات التي يتعين توفيرها. وبالنسبة للمناطق الأخرى، ينبغي أن تعتمد الدول معايير قائمة على درجة الدقة التي تستعملها وكالات مصائد الأسماك الإقليمية في المناطق المتجاورة وبالنسبة للأرصدة المتشابهة.

١٤ - ونظرا للتعقيدات والصعوبات التي تكتنف تحديد البيانات الاقتصادية وجمعها وتفسيرها، لم يكن لدى المشاورة وقت كاف للنظر بالتفصيل في هذه المسألة. وأوصي بأن تعمل الفاو على تقصي مسألة الاحتياجات بالنسبة للبيانات الاقتصادية في محفل مناسب تشارك فيه وكالات مصائد الأسماك الإقليمية.

١٥ - ورأت المشاورة أن البيانات الإحيائية أساسية لأغراض تقييم الأرصدة وينبغي أن تدرج في الحد الأدنى من الاحتياجات. وتم الاتفاق على أن تدرج في الحد الأدنى من الاحتياجات تكونات الطول أو تكونات الوزن مع ما يرتبط بها من معلومات التحويل من حيث الوزن/الطول بالنسبة للمكونات التي يحتفظ بها والتي يتم التخلص منها من كل نوع. فبالنسبة لبعض الأرصدة، أو الأنواع، تطلب بيانات إضافية، منها تكونات الجنس والعمر والنضج، وذلك لأغراض التقييم. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن تدرج تلك البيانات في إطار الحد الأدنى من الاحتياجات. واعتبر من المهم أيضا توفير البارامترات الإحيائية التي تدعم تقييمات الأرصدة والاضطلاع بغير ذلك من الأبحاث ذات الصلة، بما في ذلك تجارب متابعة عينات محددة، وإجراء دراسات استقصائية للوفرة، وللكتلة الإحيائية وللصوتيات المائية، وإجراء البحوث المتعلقة بالعوامل البيئية المؤثرة في وفرة الأرصدة وبالبيانات الأوقيانوغرافية والإيكولوجية.

١٦ - وتم الإقرار بأهمية بيانات السفن بالنسبة لأغراض الإدارة. واتفق في المشاورة على أن الحد الأدنى من الاحتياجات بالنسبة للبيانات المتعلقة بجميع السفن التي تعمل بالصيد في أعالي البحار، بغض النظر عن حجمها، ينبغي أن يشتمل على بنود أساسية، هي البنود المحددة في الاتفاق المتعلق برفع الأعلام على سفن صيد الأسماك في أعالي البحار لتعزيز الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة المتفق عليها دوليا ("اتفاق رفع الأعلام")، في إطار الفقرة ١ من المادة السادسة.

١٧ - واتفق في المشاورة أيضا على أن البنود المدرجة في الفقرة ٢ من المادة ذاتها ينبغي أن يتم توفيرها الى الحد الذي يعتبر عمليا. وإضافة الى ذلك، تم الاتفاق أيضا على ضرورة إدراج طريقة حفظ

الأسماك (بالتجميد في الماء المملح، أو التجفيف، أو غير ذلك)، والقدرة على الاستيعاب (بالأمتار المكعبة)، والسرعة المقدرة (بالعقد)، وعلامة السفينة (على النحو المشار اليه في الفقرة ٦ من المادة الثالثة من الاتفاق المتعلق برفع الأعلام على سفن صيد الأسماك في أعالي البحار لتعزيز الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة المتفق عليها دوليا)، في قائمة البنود التي يتعين توفيرها الى الحد الذي يعتبر عمليا.

ثالثا - الآثار السوقية والمالية المرتبطة بجمع البيانات

١٨ - من الواضح أن الدول ووكالات مصائد الأسماك الإقليمية قد وضعت سياسات ومعايير فيما يتعلق بالمحافظة على السرية بالنسبة للمصيد وللبيانات ذات الصلة، وهو أمر ضروري بالنسبة للمحافظة على التعاون الكامل مع دوائر الصناعة والمكاتب الوطنية للإبلاغ الاحصائي ولضمان موثوقية البيانات. وقد اتفق في المشاورة على أن تظل المسؤولية الأولى عن ضمان سرية البيانات التي تقدم الى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) واقعة على عاتق السلطات الوطنية ووكالات مصائد الأسماك الإقليمية.

١٩ - واتفق في المشاورة على ضرورة التحقق من البيانات المقدمة بشأن مصائد الأسماك في أعالي البحار. وبالنسبة لمصائد الأسماك الخاضعة للإدارة، تبين أن من المستصوب الحصول على بيانات بالزمن الحقيقي، وتم الإقرار بأهمية بث البيانات بواسطة اللاسلكي أو الفاكسميلي أو أجهزة التلقي والإرسال المقامة على سفن الصيد.

٢٠ - ولوحظ في المشاورة أن الدول الساحلية النامية تفتقر في بعض الحالات الى الموارد المالية والتقنية اللازمة لجمع احصاءات موثوقة عن مصائد الأسماك. وفي مثل هذه الحالات، دعي المجتمع الدولي الى تقديم المساعدة لهذه الدول ماليا و/أو تقنيا لتنمية القدرة على جمع تلك المعلومات.

٢١ - واتفق في المشاورة على أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان الوفاء باحتياجات الإبلاغ الاحصائي الحالية لوكالات مصائد الأسماك الإقليمية والفاو. وهذه الاحتياجات هي كما يلي: (أ) ينبغي جمع البيانات عن المصيد الإسمي وتقديمها الى وكالات مصائد الأسماك الإقليمية و/أو الفاو بفارق زمني لا يزيد عن مدة ستة أشهر، و (ب) ينبغي تقديم بيانات الجهود وما يتعلق بها من مصيد بفارق زمني لا يزيد عن مدة تسعة أشهر. وتشير هذه الحدود الزمنية الى تقديم البيانات للأغراض الاحصائية وليس لأغراض مراقبة إدارة مصائد الأسماك.

رابعا - احصاءات مصائد الأسماك في أعالي البحار التي يتعين أن تقوم الفاو بموازنتها

٢٢ - رأت مشاورة عام ١٩٩٢ التقنية بشأن صيد الأسماك في أعالي البحار أن الفاو تستطيع أن تنسق جمع البيانات الكلية بالنسبة لصيد الأسماك في أعالي البحار. وستخدم مثل هذه البيانات الكلية ثلاثة أغراض رئيسية، هي: (أ) توفير أساس لوصف نشاط صيد السمك الجاري في أعالي البحار، و (ب) المساعدة في وصف الاتجاهات العالمية في مصائد الأسماك في أعالي البحار، و (ج) تحديد كيفية انتقال الجهود من واحدة من مصائد الأسماك الى أخرى استجابة للتغيرات، كالتغيرات التي تطرأ على قيود مصائد الأسماك. واتفق في المشاورة على أنه ينبغي أن تقدم البيانات المتعلقة بالمصيد وبالجهود الى الفاو على أساس الرصيد، مقسمة تقسيمات فرعية الى مكونات من أعالي البحار ومكونات من المنطقة الاقتصادية الخالصة، وعلى نطاق أدق حيثما أمكن ذلك.

٢٣ - ووكالات مصائد الأسماك الإقليمية المعنية بالتون تقوم، على وجه العموم، بجمع احصاءات مصائد الأسماك بصورة أكثر وثوقا مما يوجد على المستوى الوطني بالنسبة لمصيد سفن التون وجهودها. ونظرا لأن الفاو سوف تطلب بيانات محددة عن أعالي البحار بصورة مستقلة، ونظرا لأن معظم الأرقام الكلية التي لها دلالة ستكون على مستوى الرصيد، أوصت المشاورة بأن تقوم وكالات مصائد الأسماك الإقليمية، بالنسبة للتون وللأنواع المماثلة للتون، بتزويد الفاو ببيانات عن المصيد الإسمي وما يتم التخلص منه والجهود حسب الأنواع، ومنطقة الرصيد، ومنطقة الصيد الرئيسية التابعة للفاو (وعلى وجه التقريب في بعض الحالات)، وعما إذا كان ذلك داخل/خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة، وعن نوع المعدات، والسنة. وستكون وحدة الجهود هي الوحدة التي تعتبرها وكالة مصائد الأسماك الإقليمية أنسب من غيرها. أما منطقة الرصيد فستكون مكافئة للمنطقة التي تعترف بها الوكالة والتي سيتم تحديدها بمستطيلات أبعادها ٥ درجات × ٥ درجات.

٣٤ - وبالنسبة للأنواع الأخرى، تستطيع الفاو أن تطلب بيانات مماثلة عن الرصيد والجهود بالنسبة للأرصدة المتداخلة المناطق من وكالات مصائد الأسماك الإقليمية حيث توجد. وينبغي تحديد هذه البيانات على حسب التقسيمات الإحصائية لتلك الوكالة. وهناك مناطق عديدة لا تغطيها الوكالات الإقليمية العامة، الأمر الذي يدعو الفاو الى أن تطلب هذه البيانات مباشرة من مصادر وطنية.

خامسا - تبـــادل المعلومـــات المتعلقـــة بالترخيـص لسفن صيد الأسماك في أعالي البحار

٢٥ - رحبت المشاورة بالاتفاق المتعلق بتعزيز امتثال سفن صيد الأسماك في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة، وهو الاتفاق الذي اعتمدته الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الفاو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وأكدت على أهمية أن تنضم الى الاتفاق جميع الدول التي تقوم سفنها بالصيد في أعالي البحار.

٢٦ - وأقرت المشاورة بأن الفاو سوف تزود وكالات مصائد الأسماك الإقليمية بقائمة بالسفن المرخص لها بالصيد في أعالي البحار، وذلك رهنا بأية قيود يفرضها الأطراف المتعاقدون الذين يقدمون المعلومات على النحو المحدد في الاتفاق المتعلق بتعزيز امتثال سفن صيد الأسماك في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة. وأيضا في المشاورة على أن تقوم الوكالات، حيث يمكن ذلك، بتزويد الفاو بقائمة بالسفن العاملة في كل منطقة من مناطقها المحددة بالاتفاقية. وبهذه الطريقة ستكون كل من الفاو ووكالات مصائد الأسماك الإقليمية في وضع يمكنها من مقارنة قوائم السفن واكتشاف المفارقات.

٢٧ - واتفق في المشاورة أيضا على أن تتبادل وكالات مصائد الأسماك الإقليمية فيما بينها المعلومات المتعلقة بالسفن غير التابعة لطرف في الاتفاقية والتي يكون معروفا أنها تقوم بصيد الأسماك في مناطق الاتفاقية التابعة لوكالات إقليمية أخرى لمصائد الأسماك.

الحواشي

(١) الوثيقة A/48/479، المرفق الثاني؛ صدرت في الأصل بوصفها الوثيقة A/CONF.164/13.

— — — — —